مقدمة

خلال العقود الثلاثة الماضية احتلت قضية الحفاظ على البيئة مكان الصدارة في دائرة الاهتمام الدولي والعالمي كواحدة من أهم القضايا المطروحة سواء على المستوى العالمي أو المحلي.

فالحفاظ على البيئة يعني الإبقاء على الأنواع النباتية والحيوانية والموارد الطبيعية على اختلافها والحيلولة دون وقوع كافة الممارسات والأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى اختفاء أو تهديد الموارد الطبيعية ، وذلك لكونها تشكل ثروات لا تقدر بثمن للأجيال القادمة ومخزوناً حياً للجينات الوراثية القابلة للتجدد، والقادرة على استيعاب العديد من تطورات التكنولوجيا الحيوية المحتملة مستقبلاً وغير المنظورة حالياً، والتي يمكن أن تكفل تأمين الغذاء العالمي للبشر وتحقيق الرفاهية للإنسانية .

وقد تصاعد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة وذلك في أعقاب زيادة الأنشطة والممارسات الإنسانية السلبية تجاه البيئة في السنوات الأخيرة، والتي جاءت كنتيجة للزيادة السكانية الهائلة للبشر. فلقد تم تدمير العديد من الموائل الطبيعية التي تحوي الأنواع النباتية والحيوانية وإزالة الغطاء النباتي الطبيعي ليحل محله نظم زراعية ونظم صناعية أصبحت مصدراً خطيراً للتلوث وصاحب ذلك نظم للإسكان والنقل والطاقة أدت لظهور المدن العملاقة الأمر الذي أثر بدوره على البيئات الطبيعية والكائنات الحية، وكان له أثر مدمر على البيئة، فاختفت العديد من الأنواع الحية النادرة وموائلها الطبيعية بمعدلات غير مسبوقة وبشكل أصبح يشكل تهديداً للنظم الأيكولوجية على الأرض.

ومن ثم ، فلقد تنامي الاهتمام العالمي بقضايا البيئة وانعكس هذا الاهتمام في العديد من المحافل الدولية، حيث تم إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية، التي تلزم الدول الموقعة عليها بالعمل على إنشاء هياكل تشريعية وإدارية وتبني سياسات محلية وإقليمية للحفاظ على البيئة وثرواتها الطبيعية وكذلك تم إنشاء العديد من المؤسسات وبرامج المعونة الدولية لدعم البرامج والسياسات المحلية للحفاظ على البيئة ولا سيما في الدول النامية منها عن طريق تقديم مساعدات مالية وتقنية لدعم تلك البرامج.

لذا تواجه مصر شأنها كمعظم الدول التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من القضايا البيئية نظرا للزيادة المطردة في عدد السكان الذي تضاعف خلال الأربعين عاما الماضية بمعدل مرة ونصف، ومن المنتظر أن يصل في مطلع عام ٢٠٢٥ إلى حوالي ١٠٣ مليون نسمة، حيث أدت هذه الزيادة إلى الضغط على الموارد الطبيعية نتيجة التوسع في الأنشطة الصناعية و الزراعية والسياحية لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تفي بمتطلبات هذه الزيادة السكانية.

كذلك زادت حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ليتضاعف عدد سكان الحضر في مصر بمعدل ثلاثة أضعاف خلال العقدين الماضيين مما يشكل مزيدا من الضغوط على البيئة الحضرية بشكل عام.

ومن هذا المنطلق، وتأكيداً لدور مصر الحضاري إقليميا ودولياً، فلقد أولت مصر اهتماماً كبيراً بقضايا البيئة، وشاركت فى توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعمل على تطبيق السياسات البيئية الرشيدة.

كما شرعت في إنشاء الهيكل التشريعي والمؤسسي الذي يعمل على الحفاظ على مواردها وبيئاتها الطبيعية.

وفي هذا الصدد تم إصدار العديد من القوانين المصرية التي استهدفت الحفاظ على البيئة وكان من

أهمها:

- قانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ للتحكم في الضوضاء ومكبرات الصوت.
- قانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استخدام خامات الوقود والفحم والبترول.
- قانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن الصناعة .
- قانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المناجم والمحاجر.
- قانون ٥٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأنشطة المؤينة.
- قانون ٧٩ لسنة ١٩٦١بشأن الكوارث البحرية والحطام البحرية.
- قانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزراعة .
- قانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن النظافة العامة.
- قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشأت الصناعية ومنع الضوضاء.
- قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن الإسكان.
- قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ بشأن منع التلوث.
- قانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن بيئة العمل.
- قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمراني.
- قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن الصرف الصحي والمخلفات السائلة.
- قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢بشأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث.
- قانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية.
- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الري والصرف.
- قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة.

هذا بالإضافة إلى العديد من القرارات الوزارية والإدارية.

وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز شئون البيئة لرسم السياسة العامة للبيئة والتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة.

وفي عام ١٩٩٧ تم ولأول مرة في مصر إنشاء وزارة الدولة لشئون البيئة ليصبح جهاز شئون البيئة تابعاً لها وبمثابة المنسق العام للسياسات البيئية في مصر والمسئول عن مراقبة وتنفيذ تلك السياسات. كما تم إلحاق المسئولين البرلمانيين عن البيئة للجنة الصحة والبيئة بكل من مجلسى الشعب والشورى.

وتتلخص فلسفة العمل البيئي في مصر في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملحة في مصر من ناحية والإبقاء على الموارد والثروات الطبيعية بشكل يكفل حق الأجيال القادمة في البيئة من ناحية أخرى.

ويهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على أهم ملامح الوضع البيئي في مصر والعوامل المؤثرة على هذا الوضع، وكذا جهود وزارة الدولة لشئون البيئة وكافة مؤسسات الدولة المعنية بقضايا البيئة لدعم السياسات البيئية وتحسين نوعية البيئة في مصر.